

تفسير آيات الميراث للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ)
في كتاب المبسوط. الآيتان (12 و 176) من سورة النساء انموذجا.

(جمع ودراسة).

Explanation of the verses of inheritance of the imam, the Sun of Imams Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl al-Sarkhisi (400 AH - 483 AH) in the book Al-Mabsout. The verses (12 and 176) of Surah Al-Nashma are examples.
(Collection and study).

المدرس الدكتور محمد خالد مصطفى خؤشناو

فاكوتي القانون والعلاقات الدولية / جامعة سؤران

كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

المخلص

إن هذا البحث الموسوم بـ (تفسير آيات الميراث للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) في كتاب المبسوط - الآيتان (12 و 176) من سورة النساء انموذجا.(جمع ودراسة)، نبين فيه الأحكام المتعلقة بأحكام الميراث الخاصة بهاتين الآيتين دون تطرق إلى مواضع أخرى ، وفيهما تسع مسائل فقهية نتناولها دراسة تفسيرية فقهية عند علماء المفسرين المتخصصين بأحكام القرآن، وكذا نبين آراء الصحابة و التابعين و من بعدهم من الفقهاء، و نحاول أن نبين الرأي الراجح في المسألة إن شاء الله تعالى.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٧/١٢/١

القبول: ٢٠١٨/١/١٥

النشر: شتاء ٢٠١٨

Doi:

10.25212/lfu.qzj.3.1.35

الكلمات المفتاحية:

Judgments, inheritance, jurisprudence, share, opinion, interpretation

بسم الله الرءمن الرءفم

الءمء لله رب العالمفن والصلاة و السلام على مبعوءه الأملن الءف أرسله رءمة للعاملفن سفءنا مءمء (صلى الله علیه وسلم) و على أله أءمعلفن.

أما بعء:-

هءا البءء عبارة عن ءفسفر هاءفن الآففن المءكورءفن ءفسفراف فقهسا موضوعاف على نءءهء منهء المفسرفن الءفن فسروا القرآن فقهباف؁ مثل البصاص؁ و ابن العربف؁ و القرءبف و رفرفهم.

و موضوع هاءفن الآففن مءعلق بأءكام المفراف؁ خاصة مسألة الكلاله؁ فإن موضوع المفراف بالنسبة مواضع الأءرى الءلاف ففه قلفل؁ لأنه جاءء الآفاف صرفءة قطعفة على أكثر أءكامه؁ و قء جعلنا لهءه الآفاف اسما ءءل علفها بـ (آفاف المفراف) نقصء بها الآفاف الءف ءءل على أءكام المفراف من ءفء بفا ن سهام المسءءقفن ففها ءلاله صرفءة و قطعفة مثل الآفة 11؁ و 12؁ و 176 من سورة النساء.

وعلى هءا كان عنوان بءءف بء (ءفسفر آفاف المفراف للإمام شمس الأءمة مءمء بن أءمء بن أبف سهل السرخسفف 400هـ - 483هـ) فف ءءاب المبسوط. الآففن (12 - 176) من سورة النساء انموءءا. (ءمع وءراسه)؁ و ءسمف هاءفن الآفان بأفة الكلاله.

الأهمفة:

- 1 - بفا ن مكانة الإمام السرخسف (رءمه الله) العلمفة؁ و رسوخه فف ءفسفر الفقهبف.
- 2 - بفا ن مكانة علم المفراف و فءءبر نصف العلم.
- 3 - بفا ن الءكام الموءوءة فف هءه الآففن.
- 4 - بفا ن معنى الكلاله الءف اءءلف الصءابة ففها.

الءءف:-

- 1 - الكشف عن الءلاف الموءوء فف آفاف المفراف.
- 2 - إءهار سهام المسءءقفن بءسب هاءفن الآففن.
- 3 - إءباب ءقوق النساء؛ لأن أكثر أهل الفرائض هم من النساء.
- 4 - إن فلسفة المفراف فف الإسلام مبني على العءالة ءون المساواة.

ءراساء السابفة:-

- 1 - السرخسف ومنهءه فف أصول الفقه - رسالة ماءسءر مقءمة إلى مجلس كلية الشرفعة جامعة بءءاء سنة 1409هـ - 1988م - من قبل:- الإساءء ءءءور مءمود رءب النعلمف .

- 2 - تفسير آيات الأحكام في كتاب المبسوط شمس الأئمة محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) سورتى فاتحة والبقرة - جمع ودراسة . إطروحة الدكتوراة للباحث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب قسم علوم القرآن / الجامعة العراقية السنة 2014م.
- 3 - تفسير آيات الأحكام لسورة آل عمران - من بداية السورة إلى الآية (196) - للإمام شمس الأئمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) (رحمه الله) في كتاب المبسوط - جمع ودراسة - منشور في مجلة الجامعة العراقية . للباحث
- 4 - تفسير آيات الأحكام لسورة آل عمران - من الآية (197) إلى نهاية السورة - للإمام شمس الأئمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) (رحمه الله) في كتاب المبسوط - جمع ودراسة . منشور في مجلة جامعة كوية. للباحث
- 5 - تفسير آيات الأحكام لسورة النساء من أول السورة إلى الآية (10) للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) في كتاب المبسوط . (جمع ودراسة)، منشور في مجلة العلوم الإسلامية / جامعة تكريت. للباحث.
- 6 - تفسير آيات الميراث للإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (400هـ - 483هـ) في كتاب المبسوط. الآية (10) من سورة النساء انموذجا. (جمع ودراسة). أخذ عليه القبول بالنشر في مجلة العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية. للباحث

المنهج:-

- 1 - اجمع الآيات التي تتعلق بآيات الميراث، و التي ذكرها الإمام السرخسي في كتابه المبسوط، و استدلل بها لتأييد مذهبه، أو قول غيره من العلماء.
- 2 - قسمت الآية إلى مجموعة من المسائل، ثم جعلت لكل مسألة عنوانا مناسباً لها مستخرجاً من كلام الإمام السرخسي أو من اجتهادي المتواضع.
- 3 - ذكرت مباشرة بعد عنوان المسألة قول الإمام السرخسي فيها أو في حكمها، فأقول:- قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في كتاب كذا أو باب كذا ذلك و ذلك، ثم أوثق ذلك بالرجوع إلى كتابه.
- 4 - قمت بتحقيق ما قاله الإمام السرخسي (رحمه الله)، بتخريج الآيات و الأحاديث و أقوال العلماء و غير ذلك من الأمور.
- 5 - اختصرت في ذكر الأحكام المتعلقة بهاتين الآيتين فقهيًا.
- 6 - قمت بدراسة المسائل عند العلماء، ذكرت جميع آرائهم فيها، و ذكرت أدلتهم إذا احتاج إلى ذلك، ولكن منهجي على العموم لا أذكر أدلتهم لأن الإمام السرخسي فصل في ذلك فلا يحتاج إلى تكرار للإدلة، أو كان الغرض منه عدم ثقل البحث.
- 7 - بعد ذكر الأقوال أبين رأي الإمام مع بيان ما ذهب إليه . ثم أبين رأي المفسرين الذين فسروا آيات الاحكام في كتب خاصة، فأولاً: الموافقون له، ثم المخالفون له، وأذكر في الغالب أقوالهم في ذلك.
- 8 - أقوم بترجيح الرأي الراجح بعد ذكر أقوال العلماء و المفسرين. أولاً أقوم بعملية الجمع بين هذه الأراء إذا أمكنني في ذلك و إلا أقوم بترجيح رأي على آخر بما يظهر لي من الإدلة.
- 9 - قمت بتخريج الآيات في المتن دون الهامش لمنزلة القرآن الكريم.

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الأولاد:- (الزوج فهو صاحب فرض وله حالان النصف عند عدم الولد وولد الابن ذكرًا كان، أو أنثى والربع عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى:- [ب ب ب ب ب ب] (النساء: 12) الآية، ولا يزداد الزوج على النصف بذلك بحال، ولا ينقص عن الربع إلا عند العول⁽¹⁾.(2)

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الأولاد:- (الزوجة فهي صاحبة فرض ولها حالان الربع عند عدم الولد وولد الابن ذكرًا كان، أو أنثى والثلث عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى :- [ق ق ق ق ق ق] (النساء: 12) الآية ونصيب الزوجات بينهما بالسوية اثنتين، أو ثلاثًا، أو أربعًا لا يزداد لهن على الربع بحال، ولا ينقص عن الثلث إلا عند العول، ولا يحجب الزوج والزوجة عن الميراث بأحد، ولا سبب إلا بقتل، أو كفر، أو رق).⁽³⁾

الدراسة:-

أجمع العلماء على أن للزوج حالان النصف إذا لم يكن معه ولد أو ولد الابن و ان نزلًا، و له الربع إذا كان معه ذلك، و للزوجة أو الزوجات حالتان أيضا الربع إذا لم يكن معهن ولد أو ولد الابن و ان نزلًا، و الثلث إذا كان معهن ولد و ولد الابن و ان نزلًا، و لا ينقص ميراثهما من ذلك إلا مجاهد أنه قال:- ولد الابن لا يحجبهم.⁽⁴⁾

و أما أولاد البنت هل لهن الحكم نفسه أو لا؟ اختلف اهل العلم في هذا المسألة على قولين:-

القول الأول:- ذهب جمهور العلماء على أن أولاد البنت من ذوي الأرحام فلا يتأثرن على ميراث الزوج و الزوجة فيكون له النصف و لها الربع مع وجودهن.⁽⁵⁾

القول الثاني:- أولاد البنت يقوم مقام أمه فيكون لهم نصيبها، فيتأثرن في نصيب الزوج أو الزوجة، فيكون لها الربع و لها الثلث معهم، و هو مذهب الجعفرية.⁽⁶⁾، ودليلهم على ذلك قوله تعالى:-[ب ب ب ب ب ب] (النساء: 11).

و أما مسألة الرد على الزوجين اختلف العلماء في ذلك على قولين:-

(1) العول :- في اللغة الميل إلى الجور والرفع وفي الشرع زيادة السهام على الفريضة فتعول المسألة إلى سهام الفريضة فيدخل النقصان عليهم بقدر حصصهم.

التعريفات للجرجاني (205)

(2) المبسوط للسرخسي:(29/ 148).

(3) المصدر نفسه:(29/ 148).

(4) ينظر:- الإجماع لابن المنذر (1 / 71)، و تيسير البيان لأحكام القرآن (270/2).

(5) ينظر:- الإجماع لابن المنذر (1 / 69)، و أحكام القرآن لابن العربي (4 / 103)، و أحكام القرآن لابن الفرس (2 / 77).

(6) ينظر:- تيسير البيان لأحكام القرآن (274/2)، و الاحوال الشخصية في الفقه والقانون و القضاء و القانون (109/2)، و احكام الميراث و الوصية للزلمي

(58).

القول الأول:- ىرء على الزوجفن كما ىرء على رفرفهم من أهل الفرض ؛ لأنه ىنقص من مفرافهم بسبب العول ففكون الغنم بالفرم، وهو قول عثمان بن عفان و ابن عباس فف روافة له (رضف الله عنهم).⁽⁷⁾

القول الثاني:- لا ىرء علفهما، وهو قول عمر بن الخطاب⁽⁸⁾ وعلف بن ابف طالب⁽⁹⁾، و ابن مسعود⁽¹⁰⁾، و زفء بن ءابء⁽¹¹⁾، و ابن عباس⁽¹²⁾ فف إءءى الروافففن، وهو قول عامة الصءابة⁽¹³⁾ (رضف الله عنهم) على اءءلاف بفنهم فف مسألة الرء و ءفصفل ءلك مءكور فف كءب الفقه، و اءفق الأءمة الأربعة⁽¹⁴⁾، و محمد بن الحسن الشفانف⁽¹⁵⁾، و ابن حزم الظاهرف⁽¹⁶⁾ و الزفءفة فف ءءم الرء على الزوجفن على أءءلاف مءاهبهم فف مسألة الرء.⁽¹⁷⁾

وذهب الإمام السرخسف إلى هءا الرأف فقال فف حق الزوج:- (ولا ىزءاء الزوج على النصف بءلك بحال)⁽¹⁸⁾، و فف الزوجة أو الزوجاء قال:- (لا ىزاء لهن على الربع بحال)⁽¹⁹⁾.

لم اءء من المفسرفن ىءكرون هءه المسألة إلا المظهرف قال:- (وان بقى شءء من اصءاب الفراءض ولفسء للمفء عصبه ىرء ءلك على اصءاب الفراءض بقءر حصصهم رفر الزوجفن عنء ابف حنففة واءمء)⁽²⁰⁾.

الءرفف

الرأف الراءف و الله ءعالف أعلم، من الأولى أن نقول لا ىرء على أءء من أهل الفرض ؛ لأن الله ءعالف بفن لهم مقاءفرهم من المفراف بالفرض و لا فمكن أن ىزء من ءلك ؛ لأن ءلالءه قءعفة على هءا الحكم، فلما قال للبنء نصف فلها ءلك بءون زفءاء بشرط أن فكون ببء المال المسلمفن منءءما و لا فساء ففه، و إذا لم فءحقق هءا الشرط ففءوز الرء فف هءه الحالة، و ىرء على جمفع أهل

- (7) ففظر:- المبسوط للسرخسف - باب الرء - (29 / 193).
- (8) ففظر:- المصءر السابق - باب الرء - (29 / 193).
- (9) ففظر:- مصنف عبء الرزاق الصنعانف (10 / 286)ر(19128).
- (10) ففظر:- سنن سعفء بن منصور (1 / 79)ر(116)، سنن ءارمف (4 / 1933)ر(2991).
- (11) ففظر:- مصنف عبء الرزاق الصنعانف (10 / 287)ر(19131) سنن سعفء بن منصور (1 / 79)ر(113).
- (12) ففظر:- مصنف عبء الرزاق الصنعانف (10 / 286)ر(19128).
- (13) ففظر:- مصنف ابن أبف شفبفة (6 / 254)ر(31176).
- (14) ذهب الإمام ابو حنففة و اءمء رحمهما الله بعءم الرء فقط على زوج ءون رفرفهما من أهل الفرض و هو قول علف (رضف الله عنهم). ففظر:- المبسوط للسرخسف (29 / 192)، و الاءءفار ءءلفل المءءار (5 / 100)، و البءر الرافق شرح كءز ءقائف و منءة الخائف و ءءملة الطورف (8 / 578)، و الاءءفار ءءلفل المءءار (5 / 99)، الكافف فف فقه الإمام اءمء (2 / 304)، و شرح الزركشف على مءءصر الخرف (4 / 455).
- و ذهب الإمام مالك و الشافعف بعءم الرء على أءء من أهل الفرض بل فكون الزفءاء لببء المال وهو قول زفء بن ءابء (رضف الله عنهم). ففظر:- بءافة المءءء و نهافة المءءصء (4 / 125)، و مءءصر اءءلاف العلماء (4 / 472).
- (15) عنءه لا ىرء على الزوجفن فقط، قال بما قاله علف (رضف الله عنهم). ففظر:- الحءة على أهل المءفنة (4 / 228).
- (16) عنءه لا ىرء على أءء مءلفا ففكون لببء المال وهو مذهب الشافعف و مالك. ففظر:- المءل بالآءار (8 / 348).
- (17) ففظر:- اءكام الموارفء فف الشرفة الإسلامفة (140 إلى 144)، و ءناء الناهض فف ءعلم الفراءض (100، 101).
- (18) المبسوط للسرخسف: (29 / 148).
- (19) المصءر نفسه: (29 / 148).
- (20) ءءفسرف المظهرف (2 / 38).

الفرض بلا استثناء؛ لأنه لم يرد نص يبين من يرد عليه و من لا يرد عليه، و العمل بقاعدة (الغنم بالغرم)⁽²¹⁾ فلما اثبتنا لهما العول وهو النقص في ميراثهما كان لهما الرد بزيادة ميراثهما أيضا لتحقيق العدالة.

المسألة الثانية:- الكلالة هي ما خلا عن الولد و الوالد هذا قول جمهور العلماء:-

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات:- (الكلالة أنه عبارة عما خلا عن الولد و الوالد، وفي آية الشتاء الكلام مبهم جدا، وفي آية الصيف زيادة بيان بقوله عز وجل [ي ي ي ي ي ي ي ي] (النساء: 176) وكان عمر (رضي الله عنه) أحرص الناس على السؤال عن الكلالة حتى أنه روي لما ألح على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في السؤال عنه وضع في صدره فقال:- ((أما يكفيك آية الصيف))⁽²²⁾، وإنما أحاله على الآية ليجتهد في طلب معناها فبنال ثواب المجتهدين وروي أن عمر (رضي الله عنه) قال لحفصة (رضي الله عنها) :- (متى وجدت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طيبة نفس فسله عن الكلالة فلبس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثيابه يوما ليخرج فقالت حفصة أخبرني عن الكلالة يا رسول الله فقال - عليه السلام -:- ((أبوك أمرك بذلك ما أراه يع رف الكلالة))، فكان عمر (رضي الله عنه) يقول ما أراني أعرف الكلالة بعد ما قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيما قال⁽²³⁾، وكان عمر (رضي الله عنه) يقول:- قبض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قبل أن يبين لنا ثلاثا ولو علمتها لكان أحب إلي من الدنيا، وما فيها الكلالة والخلافة والربا)⁽²⁴⁾، وقال أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) (أني رأيت في الكلالة رأيا فإن يك صوابا فمن الله ورسوله، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان أرى الكلالة ما خلا عن الولد و الوالد)⁽²⁵⁾، فاتبعه عمر (رضي الله عنه) على رأيه وقال:- (لا أرضى من نفسي أني أنسب إلى مخالفة أبي بكر (رضي الله عنه) وأثبت ذلك في كتف)⁽²⁶⁾، فلما طعن وأيس من نفسه دعا بالكتف ومجاه وقال:- (اشهدوا أني ألقى الله تعالى ولا قول لي في الكلالة)⁽²⁷⁾، ثم اتفق أكثر الصحابة أبو بكر⁽²⁸⁾، وعلي وزيد وابن مسعود⁽²⁹⁾ (رضي الله عنهم) أن الكلالة ما عدا الولد و الوالد وهو قول جمهور العلماء.

(21) ينظر:- فتح القدير للكمال ابن الهمام (9 / 221)، و القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (1 / 543).

(22) أخرجه مسلم في صحيحه - باب ميراث الكلالة - (3 / 1236) - (1617).

(23) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (10 / 305) - (19194)، و سعيد بن منصور في التفسير من سننه (3 / 1178) - (587).

(24) أخرجه البخاري عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال:- (خطب عمر، على منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: " إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء: العنب والتمر والحنطة والشعير والعلس، والخمر ما خامر العقل . وثلاث، وددت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهدا: الجد، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا) ينظر:- باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب - (7 / 106) - (5588)، ويظهر أنه ليس فيها الخلافة وهو الصحيح.

و روي عنه (رضي الله عنه) انه قال:- (الخِلافةُ وَالْكَلاَلَةُ وَالرِّبَا) اسناده منقطع . ينظر:- سنن ابن ماجه (2 / 911) - (2727)، و الأحاديث المختارة أو المسمى بالمستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما (1 / 397) - (280).

(25) أخرجه البيهقي في السنن الصغير (2 / 362) - (2291)، و في السنن الكبرى (6 / 366) - (12263)، و

(26) ينظر:- معرفة السنن والآثار (9 / 113) - (12537)، و شرح السنة للبيهقي (8 / 338).

(27) ينظر:- مسند الامام احمد بن حنبل (1 / 280) - (129).

(28) ينظر:- مصنف عبد الرزاق الصنعاني (10 / 304) - (19190)، و مصنف ابن أبي شيبة (6 / 298) - (31600).

(29) ينظر:- تفسير ابن المنذر (2 / 594) - (1448)، و الهداية الى بلوغ النهاية (2 / 1246)، و زاد المسير في علم التفسير (1 / 380).

باعتبار اسم للورثة، لم يذكر الله حقه في آية الكلالة بل حقه المذكور في آية مقدمة في السياق على آية الكلالة فتدل على أنه غير داخل في حكم الكلالة.⁽⁴³⁾

المسألة الثالثة:- الكلالة اسم للميت و الورثة:-

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات :- (اختلفوا في أن الكلالة اسم للميت أو للورثة فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى هو اسم للميت ليس له ولد ولا والد⁽⁴⁴⁾، وهو اختيار أهل البصرة⁽⁴⁵⁾، وقال أهل الكوفة وأهل المدينة هو اسم لورثة ليس فيهم ولد، ولا والد⁽⁴⁶⁾).

وحجة القول الأول قوله تعالى:- [ذُرِّيَّةٌ لِمَن تَرَكُوا] (النساء: 12) أي:- يورث في حال ما يكون كلاله فهو نصب على الحال، كما يقال ضرب زيدا قائما، وإنما يورث الميت فعرفنا أن الكلالة صفة له⁽⁴⁷⁾.

وحجة القول الثاني قوله تعالى:- [أَبٌ بَابٌ بَابٌ] (النساء: 176) أي يستفتونك عن الكلالة، وإنما يستقيم الاستفتاء عن ورثة ليس فيهم ولد ولا والد فأما إذا سئل عن ميت ليس له ولد ولا والد لا يفهم بهذا السؤال شيء⁽⁴⁸⁾.

والآية قرأت بالنصب⁽⁴⁹⁾ بيورث وبالكسر⁽⁵⁰⁾ بورثة والقراءة بالكسر دليل على أن الكلالة اسم للورثة وتأويل القراءة بالنصب ما أشرنا إليه أن اسم الكلالة يتناول الورثة ويتناول الميت كاسم الأخ يتناول كل واحد منهما، ثم قد ثبت بالسنة أن المراد بالكلالة الورثة قال - عليه السلام - «ومن ترك كلا وعيالا فعلي نفقته»⁽⁵¹⁾،⁽⁵²⁾

(43) ينظر:- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (9 / 522).

(44) ينظر:- الجامع لأحكام القرآن (5 / 77).

(45) ينظر:- الهداية الى بلوغ النهاية (2 / 1246).

(46) ينظر:- الهداية الى بلوغ النهاية (2 / 1247).

(47) ينظر:- بحر العلوم (1 / 287).

(48) المبسوط للسرخسي: (29 / 153).

(49) قرأ بذلك جمهور القراء . ينظر:- السبعة في القراءات (1 / 228)، و الحجة في القراءات السبع (1 / 120)، و الإقناع في القراءات السبع (1 / 314)، و النشر في القراءات العشر (2 / 248)، و تحبير التيسير في القراءات العشر (1 / 336)، و البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (1 / 76، 77).

(50) قرأ عيسى بن عمرو الثقفي بسكر الراء مع التشديد [لُورِثُ كلالَةً]، و قرأ الحسن البصري بكسر الراء مع التخفيف [يُورِثُ كلالَةً]. ينظر:- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والأبضاح عنها (1 / 182).

(51) أخرجه البخاري و مسلم بلفظ:- ((من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلا فالينا)). ينظر:- باب الصلاة على من ترك ديناً - (3 / 118) - (2398)، و باب من ترك مالا فلورثته- (3 / 1238) - (1619).

(52) المبسوط للسرخسي: (29 / 153).

اختلف اهل العلم فيمن يقع عليه اسم الكلالة على أربعة أقوال:-

القول الأول :- اسم للميت بمعنى المورث الذي ليس له والد ولا ولد يرثه، و قول عمر بن الخطاب، ابن عباس في رواية لهما (رضي الله عنهم)، و السدي، و الضحاك.⁽⁵³⁾

القول الثاني:- اسم للورثة عبارة ما خلا الولد و الوالد من الورثة، وهو قول ابو بكر الصديق و عمر في قول له و علي و ابن مسعود و زيد بن ثابت و ابن عباس في قول له (رضي الله عنهم)⁽⁵⁴⁾، وسعيد بن جبير⁽⁵⁵⁾، و جمهور العلماء⁽⁵⁶⁾.

القول الثالث:- اسم للمال الذي يرث منه، وهو قول النضر بن الشميل.⁽⁵⁷⁾

القول الرابع:- اسم للورثة و الميت، وهو قول ابن زيد.⁽⁵⁸⁾

و هذا ما ذهب إليه الإمام السرخسي (رحمه الله).

أولاً:- الموافقون له :- ابو بكر الجصاص قال بعد ذكر آراء العلماء و إدلتهم :- (إنما أردنا بذلك أن نبين أن اسم الكلالة يتناول الميت تارة وبعض الورثة تارة أخرى)⁽⁵⁹⁾.

ثانياً:- المخالفون له :- الطبري ذهب على أن الكلالة اسم للورثة فقال :- (والصواب من القول في ذلك عندي ما قاله هؤلاء، وهو أن "الكلالة" الذين يرثون الميت، من عدا ولده ووالده، وذلك لصحة الخبر الذي ذكرناه عن جابر بن عبد الله أنه قال : قلت يا رسول الله؟ إنما يرثني كلاله)⁽⁶⁰⁾، و الكيا الهراسي قال :- (فأطلق اسم الكلالة، ولا بد وأن يكون المعنى ه ه هنا: ليس له ولد ولا والد)⁽⁶¹⁾، و القرطبي ذهب إلى هذا القول⁽⁶²⁾.

(53) ينظر :- مصنف ابن أبي شيبة (6 / 298) - (31599)، و جامع البيان في تأويل آي القرآن (8 / 58، 59)، و الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3 / 269)، و

(54) ينظر :- مصنف ابن أبي شيبة (6 / 298)، و تفسير ابن المنذر (2 / 594) - (1448)، و لباب التأويل في معاني التنزيل (1 / 351)، و الدر المنثور في التفسير بالمأثور (2 / 757).

(55) ينظر :- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3 / 269).

(56) ينظر :- الجامع لأحكام القرآن (5 / 76).

(57) ينظر :- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3 / 269).

(58) ينظر :- الجامع لأحكام القرآن (5 / 77)، و لباب التأويل في معاني التنزيل (1 / 351).

(59) أحكام القرآن للجصاص (3 / 18).

(60) جامع البيان في تأويل آي القرآن (8 / 60).

(61) أحكام القرآن للکيا الهراسي (2 / 359).

(62) ينظر :- الجامع لأحكام القرآن (5 / 77).

و ذهب ابن العربي على أن الكلالة اسم للميت بقوله :- (وظاهر القرآن أن الكلالة من فقد أباه وابنه والزوجات وترك الإخوة والدليل عليه أن الله تعالى ترك سهام الفرائض مع الآباء والأبناء والزوجات وترك الإخوة فجعل هذه آيتهم وجعلهم كلاله اسما موضوعا لغة بأحد معاني الكلالة مستعملا شرعا، وكذلك ذكره في آخر السورة في آية الصيف سماه كلاله، وذكر فريضة لا أب فيها ولا ابن، فتحققنا بذلك مراد الله عز وجل في الكلاله⁽⁶³⁾).

الترجيح

الرأي الراجح و الله تعالى أعلم ما ذهب إليه الإمام السرخسي (رحمه الله) على أن اسم الكلاله يقع على الميت تارة و على الورثة تارة أخرى لإدلة:-

1- لقد جاء لفظ الكلاله في القرآن مرتين مرة في قوله تعالى :- [كُلُّ زُلَّةٍ زُلَّتْ حِينُهَا] (النساء: 12) هنا يدل على عدة معاني بحسب قراءة (يورث) بالنصب أو بالكسر مع التشديد أو التخفيف فكل هذا وارد هنا، و بحسب اعرابها عند أهل اللغة،⁽⁶⁴⁾ ويعتبر لفظ (الكلاله) من المتشابهات و يدل على هذا ما اشكل على عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في ذلك عندما كان يسأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الكلاله فقال له :- (صلى الله عليه وسلم):- ((ألا يكفيك آية الصيف))⁽⁶⁵⁾ فدل أن قوله تعالى: [أَبُؤُوكَ إِذْ يَفِطُ فِي كَلْبَتِهَا] (النساء: ١٧٦) مفسر لهذه الآية عند التفسير، ويظهر من هذه الآيه أن اسم الكلاله للميت بقوله:- [يُفِطُ فِي كَلْبَتِهَا] .

2- قال جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما):- (دخل علي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ، فصبوا علي من وضوئه، ففعلت، فقلت: «يا رسول الله، إنما يرثني كلاله، فنزلت آية الميراث»⁽⁶⁶⁾.

وجه الدلالة:- لقد استعمل جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) لفظ الكلاله للورثة فلم ينكر عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك، فدل أن الكلاله تدل على الورثة أيضا، و قد استدلل جمهور العلماء بذلك.⁽⁶⁷⁾

⁽⁶³⁾ أحكام القرآن لابن العربي (١ / 449).

⁽⁶⁴⁾ قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن :- (وهذه الأقوال تتبين وجوها بالإعراب، فقرأ بعض الكوفيين (يورث كلاله) بكسر الراء وتشديدها . وقرأ الحسن وأيوب (يورث) بكسر الراء وتخفيفها، على اختلاف عنهما . وعلى هاتين القراءتين لا تكون الكلاله إلا الورثة أو المال . كذلك حكى أصحاب المعاني، فالأول من ورث، والثاني من أورث . و (كلالة) مفعوله و (كان) بمعنى وقع . ومن قرأ (يورث) بفتح الراء احتمل أن تكون الكلاله المال، والتقدير : يورث وراثه كلاله فتكون نعنا لمصدر محذوف . ويجوز أن تكون الكلاله اسما للورثة وهي خبر كان، فالتقدير : ذا ورثة . ويجوز أن تكون تامة بمعنى وقع، و (يورث) نعت لرجل، و (رجل) رفع بكان، و (كلالة) نصب على التفسير أو الحال، على أن الكلاله هو الميت، التقدير : وإن كان رجل يورث منكلا النسب إلى الميت . . ينظر:- (5 / 77).

⁽⁶⁵⁾ أخرجه مسلم في صحيحه - باب ميراث الكلاله - (3 / 1236) - (1617).

⁽⁶⁶⁾ أخرجه مسلم في صحيحه - باب ميراث الكلاله - (3 / 1235) - (1616).

(ملاحظة:- أن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال ذلك قبل أن ينزل الله تعالى هذه الآيه، فلما نزل قوله :- [أَبُؤُوكَ إِذْ يَفِطُ فِي كَلْبَتِهَا] بين أن الكلاله اسم⁽⁶⁷⁾

للميت دون الورثة بقوله:- [يُفِطُ فِي كَلْبَتِهَا] .

3- لقد ورد عن عمر بن الخطاب و ابن عباس (رضي الله عنهما) كلا القولين، مرة قال ما خلا الولد و الوالد، و مرة من لا ولد و لا والد له. (68)

المسألة الرابعة:- الأصل في ميراث الإخوة و الأخوات:-

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات :- (الأصل في توريثهم آيتان من كتاب الله تعالى إحداهما قوله تعالى:- [ذُرُّ ذُرِّكَ كَكَ كَكَ كَكَ] (النساء: 12) معناه أخ، أو أخت لأُم هكذا في قراءة سعد بن أبي وقاص (69) (رضي الله عنه) و تسمى هذه الآية آية الشتاء ؛ لأنها في الشتاء نزلت و الثانية قوله تعالى :- [أَبُ بَبُ بَبُ بَبُ] (النساء: 176) إلى آخر السورة و المراد بالإخوة و الأخوات لأب و أم، أو لأب. (70)

الدراسة:-

لقد انزل الله تعالى آيتين لبيان ميراث الإخوة آية تسمى بآية الشتاء وهو قوله تعالى:- [ذُرُّ ذُرِّكَ كَكَ كَكَ كَكَ] (النساء: 12) عند المفسرين؛ لأنها نزلت في الشتاء، و المقصود بهذه الآية الإخوة من الأم بإجماع العلماء. (71)

و الآية الثانية تسمى بآية الصيف وهو قوله تعالى:- [أَبُ بَبُ بَبُ بَبُ بَبُ] (النساء: 176) كما بينه (صلى الله عليه وسلم) ذلك عندما سأله عمر بن الخطاب عن الكلاله فقال له :- ((ألا تكفيك آية الصيف)) (72)، و لا خلاف بين العلماء أن المقصود بهذه الآية هو الإخوة و الأخوات من الأب و الأم أو الأب فقط. (73)

(68) ينظر:- شرح السنة للبيهقي (8 / 339).

(69) قيل قرأ:- ((وله أخ أو أخت من أم أو من أمه)) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (6 / 298) - (31604)، و ابن أبي حاتم في تفسيره (3 / 887) - (4936)، و البيهقي في معرفة السنن والآثار (9 / 113) - (12535)، و قيل قرأ:- ((وله أخ أو أخت لأمه أو لأم)) أخرجه الطبري جامع البيان في تأويل آي القرآن (8 / 62) - (8773)، و البيهقي في معرفة السنن والآثار (9 / 113) - (12536).

وقيل قرأ بذلك أيضا ابن مسعود و أبي بن كعب (رضي الله عنهما). ينظر:- غرائب التفسير و عجائب التأويل (1 / 287)، و أنوار التنزيل و أسرار التأويل (2 / 64)، و البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (1 / 477)، و التفسير المظهر (2 / 34).

ويعتبر هذه القراءة قراءة تفسيرية عند العلماء. ينظر:- النشر في القراءات العشر (1 / 28)، و الإتيان في علوم القرآن (1 / 265)، و مناهل العرفان في علوم القرآن (1 / 147).

(70) المبسوط للسرخسي: (29 / 151).

(71) ينظر:- بحر العلوم (1 / 287)، و الهداية الى بلوغ النهاية (2 / 1248)، و الوجيز للواحدي (1 / 255)، و تفسير القرآن (1 / 405)، و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (2 / 19)، و أنوار التنزيل و أسرار التأويل (2 / 64)، و البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (1 / 477)، و نيل المرام من تفسير آيات الأحكام (1 / 140).

(72) أخرجه مسلم في صحيحه - باب ميراث الكلاله - (3 / 1236) - (1617).

و يدل على ذلك القراءة التفسيرية لسع د بن وقاص (رضي الله عنه) بأن الإخوة و الأخوات في آية الشتاء هم الإخوة و الأخوات من الأم، و الآية الثانية أي آية الصيف يقصد بها غيرهم ؛ لأنه لا يمكن أن يقصد بالآيتين حكم نوع من الإخوة و الأخوات ؛ لأن الحكم مختلف في الآيتين.⁽⁷⁴⁾

ولما كان الإخوة و الأخوات من الأب و الأم أو الأب اقوى قرابة و درجة من الإخوة و الأخوات من الأم كان ميراثهم أحظ من غيرهم لذا تكون آية الصيف في حقهم.

و هو قول جميع المفسرين⁽⁷⁵⁾، وهذا بعض أقوالهم في ذلك:-

قال ابو بكر الجصاص:- (فلا خلاف مع ذلك أن المراد بالأخ والأخت هاهنا إذا كانا لأم)⁽⁷⁶⁾، و قال:- (حكم الإخوة من الأب والأم في قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله)⁽⁷⁷⁾.

قال ابن الفرس:- (أجمع الناس أنه أراد الأخوة للأم في هذه الآية)⁽⁷⁸⁾.

قال القرطبي:- (فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عنى بها الإخوة للأم، لقوله تعالى :- [يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمَوْتُ وَ أَنْتُمْ رَضِيَٰكُمْ فِي الْوَالِدِ الَّذِيْنَ آمَنُوا فَاسْلُوكُمُ إِلَيْهِ وَ سَلِّمُوا إِلَيْهِ إِنَّكُمْ بِرَأْسِ الْوَالِدِ الَّذِيْنَ آمَنُوا فِىْ أَعْيُنِنَا ذٰلِكَ خَيْرٌ مِّنْ مَّا تَدْرِكُونَ] وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ (وله أخ أو أخت من أمه)، ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم أو الأب ليس ميراثهم كهذا، فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمّه أو لأبيه)⁽⁷⁹⁾.

المسألة الخامسة:- ميراث الإخوة و الأخوات من الأم:-

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات:- (ميراثهم بقوله تعالى:- [ذٰلِكَ جَزَاءُ الَّذِيْنَ آمَنُوا مِنْكُمْ إِذْ جَاءَكُمُ الْمَوْتُ وَ أَنْتُمْ رَضِيَٰكُمْ فِي الْوَالِدِ الَّذِيْنَ آمَنُوا فَاسْلُوكُمُ إِلَيْهِ وَ سَلِّمُوا إِلَيْهِ إِنَّكُمْ بِرَأْسِ الْوَالِدِ الَّذِيْنَ آمَنُوا فِىْ أَعْيُنِنَا ذٰلِكَ خَيْرٌ مِّنْ مَّا تَدْرِكُونَ] (النساء: 12) أي لأم وهكذا في قراءة سعد (رضي الله عنه) وهم أصحاب الفريضة للواحد منهم السدس ذكرا كان، أو أنثى، وللثمنى فصاعدا منهم الثلث بين الذكر والأنثى بالسوية لا يزداد لهم على الثلث، وإن كثروا إلا عند الرد فلا ينتقص الفرد منهم عن السدس إلا

(73) ينظر:- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (9 / 444)، و الوجيز للواحدى (1 / 304)، و بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 129)، و مفاتيح الغيب أو

التفسير الكبير (11 / 275)، و الجامع لأحكام القرآن (5 / 78).

(74) ينظر:- تفسير آيات الأحكام للسايس (1 / 235).

(75) ينظر:- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (9 / 523).

(76) أحكام القرآن للجصاص (3 / 21).

(77) المصدر نفسه:- (3 / 25).

(78) أحكام القرآن :- (2 / 96).

(79) الجامع لأحكام القرآن (5 / 78).

عند العول، وهذا حكم ثابت بالنص قال الله تعالى :- [ك گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ] (النساء: 12) ولفظ الشركة يقتضي التسوية فهو دليل على أنه سوى بين ذكورهم.⁽⁸⁰⁾

الدراسة:-

لا خلاف بين العلماء على أن ميراث أولاد الأم لهم حالتان:-

الحالة الأول:- إذا انفرد واحدة من الإخوة و الأخوات وحده أو وحدها يكون له أو لها السدس و هذا مجمع عليه عند العلماء.⁽⁸¹⁾

الحالة الثانية:- إذا كانوا أنثيين أو أكثر من ذلك فيكون لهما أو لهم الثلث، و في ذلك خلاف في التسوية بين الذكور و الإناث على قولين:-

القول الأول:- لا فرق بين الذكور و الإناث هنا لقوله تعالى :-[ر ن ن ن ن ن] ؛ لأن الشركة تقتضي التسوية، وهو قول أكثر الصحابة (رضي الله عنهم)⁽⁸²⁾، و به قال عامة العلماء من الحنفية⁽⁸³⁾، و المالكية⁽⁸⁴⁾، و الشافعية⁽⁸⁵⁾، و الحنابلة⁽⁸⁶⁾، و الظاهرية و غيرهم⁽⁸⁷⁾.

القول الثاني:- للذكر مثل حظ الأنثيين هنا لقوله تعالى :- [ي ي ي ي ي] (النساء: ١١) و هو رواية عن عمر بن الخطاب⁽⁸⁸⁾ و ابن عباس⁽⁸⁹⁾ (رضي الله عنهم).

و ذهب الإمام إلى رأي عامة العلماء على أن الذكر و الأنثى هنا يرثون بالتساوي.

أولاً:- الموافقون له :- جميع المفسرين على أن الثلث يقسم بالتساوي بين الذكر و الأنثى.⁽⁹⁰⁾

(80) المبسوط للسرخسي: (29 / 154).

(81) ينظر:- بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 128)، و

(82) لقد ذهب عمر، و عثمان و ابن مسعود وعلي، و عبد الله، و زيد، رضي الله عنهم في مسألة المشتركة أو الحمارية في أم وزوج وإخوة لأب وأم وإخوة لأم: «أن الإخوة من الأب والأم شركاء للإخوة من الأم في ثلثهم». ينظر:- المستدرک على الصحيحين للحاكم (4 / 374) - (7970)، و شرح السنة للبخاري (8 / 337)، و أحكام القرآن لابن الفرس (97/2).

(83) ينظر:- الاختيار لتعليل المختار (5 / 87)، و تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (6 / 191)، و الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (2 / 305).

(84) ينظر:- المدونة (2 / 596)، و المقدمات الممهدة (3 / 146)، و بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 128).

(85) ينظر:- الحاوي الكبير (8 / 105)، و المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (2 / 412)، و المجموع شرح المهذب (16 / 82).

(86) ينظر:- المغني لابن قدامة (6 / 281)، و الشرح الكبير على متن المقنع (6 / 238)، و منار السبيل في شرح الدليل (2 / 58).

(87) ينظر:- المحلى بالآثار (8 / 284).

(88) ينظر:- مصنف عبد الرزاق الصنعاني (10 / 250) - (19006)، و تفسير ابن أبي حاتم - محققا (3 / 889) - (4942).

(89) ينظر:- مصنف عبد الرزاق الصنعاني (10 / 250) - (19008)، و المحلى بالآثار (8 / 285).

و يعتبر هذه الرواية عن ابن عباس (رضي الله عنهما) شاذة؛ لأنه يخالف النص القرآني. ينظر:- الحاوي الكبير (8 / 105)، و المغني لابن قدامة (6 /

قال ابو بكر الجصاص:- (لا خلاف أن الإخوة والأخوات من الأم يشتركون في الثلث ولا يفضل منهم ذكر على أنثى) (91).

قال الكيا الهراسي:- (وإن لم يكن التوريث بقراءة الأبوة، وجب اتباع ظاهر قوله :- [ا ن ي ن ن ن] [النساء: 12]، فأخذنا حكم التشريك) (92).

قال ابن العربي:- (قوله: [ا ن ي ن ن ن] [النساء: 12] اتفق العلماء على أن التشريك يقتضي التسوية بين الذكر والأنثى؛ لأن مطلق اللفظ يدل عليه) (93).

ثانيا:- المخالفون له:- لم يقل أحد من المفسرين بأن الذكر هنا يأخذ حظ الأنثيين.

الترجيح

الرأي الراجح و الله تعالى أعلم هو قول أكثر الصحابة و جمهور العلماء حتى أعتبر ذلك عند بعض العلماء مجمع عليه (94)، وقد يكون هذا الإجماع بعد عصر الصحابة (95)، و يدل على صحة قول جمهور الصحابة و أجماع العلماء ظاهر قوله تعالى:- [ا ن ي ن ن ن] [النساء: 12] يدل على التسوية، هو مراد الله تعالى؛ لأنه لو كان الأمر بخلاف ذلك لبين الله تعالى ذلك بقوله :- [ي ي ي ي ي ي] [النساء: ١١] فلما لم يرد النص في تقييده فيبقى على إطلاقه وهم شركاء بالتسوية.

المسألة السادسة:- الفرائض المذكورة في القرآن ستة:-

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب أصول المقاسمة :- (اعلم بأن الفرائض المذكورة في القرآن ستة الثلثان والثلث والسدس والنصف والربع والثلث والثلثان ونصفه وهو الثلث ونصف نصفه وهو السدس والنصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثلثان ونصفه وهو الثلث ونصف نصفه وهو السدس كنسبة الربع من الثلث؛ لأن الثلث ثلاثة أرباع السدس والربع ثلاثة أرباع الثلث والنصف ثلاثة أرباع الثلثين فكان الكل جنسا واحدا بهذا الطريق ومن

(90) ينظر:- تفسير مقاتل بن سليمان (1 / 361)، و جامع البيان في تأويل آي القرآن (8 / 63)، و بحر العلوم (1 / 362)، و تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (1 / 353)، و الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3 / 270)، و تفسير القرآن (1 / 405)، و غرائب التفسير وعجائب التأويل (1 / 287)، و زاد المسير في علم التفسير (1 / 381)، و التسهيل لعلوم التنزيل (1 / 182)، و لباب التأويل في معاني التنزيل (1 / 352)، و تفسير الجلالين (101)، و السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (1 / 287)، و إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (2 / 152)، و روح البيان (2 / 175)، و فتح القدير للشوكاني (1 / 500)، و تبيين القرآن للشيرازي من الشيعة (1 / 126).

(91) أحكام القرآن للجصاص (3 / 21).

(92) أحكام القرآن للكيا الهراسي (2 / 362).

(93) أحكام القرآن لابن العربي (1 / 452).

(94) قال القرطبي:- (هذا التشريك يقتضي التسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذا كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء). الجامع لأحكام القرآن (5 / 79).

(95) قال الزهري و قتادة «في الثلث الذي يكون للإخوة من الأم ، هم فيه سواء الذكر والأنثى » قال معمر : «والناس عليه». أخرجه مصنف عبد الرزاق الصنعاني (250 / 10) - (19007).



جعلها جنسين قال الثلثان والثلث والسدس لا يكون فريضة إلا في فريضة الأقارب والربع والثلث لا يكون إلا في فريضة الأزواج والنصف يكون فيهما جميعاً.

فأما الثلثان فقد ذكرهما الله تعالى في موضعين في فريضة الأختين بقوله: [فلهما الثلثان مما ترك (النساء: 176)، وفي فريضة البنات إذا كن فوق اثنتين] [ذمة أه] (النساء: 11).

وأما الثلث ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الأم عند عدم الولد والإخوة بقوله تعالى: [و و و و و] (النساء: 11)، وفي فريضة أولاد الأم بقوله: [ك ك ك ك ك] (النساء: 12).

وأما السدس فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الأبوين مع الولد بقوله تعالى: [ه ه ه ه ه] (النساء: 11)، وفي فريضة الأم مع الإخوة بقوله تعالى: [ي ي ي ي ي] (النساء: 11)، وفي فريضة الفرد من أولاد الأم بقوله جل جلاله: [ك ك ك ك ك ك ك ك ك] (النساء: 12) وهو في السنة في أربعة مواضع في فريضة ابنة الابن مع الابنة، وفي فريضة الأخت لأب مع الأخت لأب وأم، وفي فريضة الجدة، وفي فريضة الجد مع الولد.

وأما النصف فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الابنة الواحدة بقوله تعالى: [ن ن ن ن ن] (النساء: 11)، وفي فريضة الأخت الواحدة بقوله عز وجل (وله أخت فلها نصف ما ترك) [النساء: 176] وفي فريضة الزوج عند عدم الولد بقوله تعالى: [ب ب ب ب ب] (النساء: 12).

وأما الربع فقد ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الزوج مع الولد بقوله: [ت ت ت ت ت] (النساء: 12) وفي فريضة المرأة عند عدم الولد بقوله: [ف ف ف ف ف] (النساء: 12).

والثلث ذكره الله تعالى في موضع واحد وهو في فريضة المرأة مع الولد بقوله تعالى: [ج ج ج ج ج] (النساء: 12)⁽⁹⁶⁾.

الدراسة:-

لا خلاف بين العلماء أن الفرائض المقدرة في الشرع ستة⁽⁹⁷⁾، كما ذكره الإمام السرخسي فيكون:-

أولاً:- النصف:- حق خمسة أشخاص بنت، و بنت الابن، و الأخت الشقيقة، و الأخت من الأب، و الزوج، و قول جميع العلماء في ذلك، و ذهب الجعفرية بزيادة أولاد البنت في فقههم.⁽⁹⁸⁾

(96) المبسوط للسرخسي: (193/29، 194).

(97) ينظر:- إجماع الأئمة الأربعة و اختلافهم (132/2).

(98) ينظر:- تيسير البيان لأحكام القرآن (274/2)، و الاحوال الشخصية في الفقه والقانون و القضاء و القانون (109/2)، و احكام الميراث و الوصية للزلمي

(58).

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الأخوة والأخوات :- (قوله تعالى :- [أ ب ب ب ب ب ب ب ب ب] (النساء: 176) إلى آخر السورة والمراد الإخوة والأخوات لأب وأم، أو لأب هكذا قاله الصديق⁽¹⁰⁴⁾ (رضي الله عنه) على منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتسمى هذه الآية آية الصيف؛ لأن نزولها كان في الصيف).⁽¹⁰⁵⁾

الدراسة:-

لا خلاف بين العلماء والمفسرين أن هذه الآية تسمى بآية الصيف ؛ لأنها نزلت بالصيف، وورد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا الأمر حيث قال لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما سأله عن الكلالة:- ((ألا تكفيك آية الصيف))⁽¹⁰⁶⁾.⁽¹⁰⁷⁾

و هذه الآية مختصة ببيان ميراث الإخوة والأخوات لأب وأم أو أب ؛ لأنه سبحانه وتعالى انزل آيتين لبيان ميراث الإخوة آية تسمى بآية الشتاء وهو قوله تعالى :- [ذ ز ز ز ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك] (النساء: 12) وتسمى بآية الشتاء؛ لأنها نزلت في الشتاء، والمقصود بها هو الإخوة من الأم بإجماع العلماء⁽¹⁰⁸⁾ والمفسرين⁽¹⁰⁹⁾.

قال ابن الفرس:- (اجمع الناس أنه اراد الأخوة للأم في هذه الآية)⁽¹¹⁰⁾.

والآية الثانية هي هذه الآية، والمقصود بها الإخوة والأخوات من الأب والأم أو الأب فقط ولا خلاف بين العلماء في ذلك.

(111)

ويدل على ذلك القراءة التفسيرية لسعد بن وقاص (رضي الله عنه) بأن الإخوة والأخوات في آية الشتاء هم الإخوة والأخوات من الأم، فيكون المقصود بآية الصيف غيرهم ؛ لأنه لا يمكن أن يقصد بالآيتين ح كم نوع من الإخوة والأخوات ؛ لأن الحكم مختلف في الآيتين.⁽¹¹²⁾

(104) أخرجه البيهقي السنن الكبرى (6 / 379) - (12323).

(105) المبسوط للسرخسي: (151/29).

(106) أخرجه مسلم في صحيحه - باب ميراث الكلالة - (3 / 1236) - (1617).

(107) ينظر :- جامع البيان في تأويل آي القرآن (9 / 444)، والوجيز للواحدى (1 / 304)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 129)، ومفاتيح الغيب أو

التفسير الكبير (11 / 275)، والجامع لأحكام القرآن (5 / 78)، وتيسير البيان لأحكام القرآن (3/42).

(108) ينظر:- الإجماع لابن المنذر (71).

(109) ينظر:- بحر العلوم (1 / 287)، والهداية الى بلوغ النهاية (2 / 1248)، والوجيز للواحدى (1 / 255)، وتفسير القرآن (1 / 405)، والمحرر الوجيز

في تفسير الكتاب العزيز (2 / 19)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (2 / 64)، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد (1 / 477)، ونيل المرام من

تفسير آيات الأحكام (1 / 140)

(110) أحكام القرآن للجصاص (2 / 96).

(111) ينظر :- جامع البيان في تأويل آي القرآن (9 / 444)، والوجيز للواحدى (1 / 304)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 129)، ومفاتيح الغيب أو

التفسير الكبير (11 / 275)، والجامع لأحكام القرآن (5 / 78).

(112) ينظر:- تفسير آيات الأحكام للسايس (1 / 235).

ولما كان الإخوة و الأخوات من الأب و الأم أو الأب أقوى من حيث القرية و الدرجة من الإخوة و الأخوات من الأم كان ميراثهم احظ من غيرهم لذا يكون آية الصيف في حقهم.

و هو قول جميع المفسرين⁽¹¹³⁾، وهذا بعض أقوالهم في ذلك:-

قال ابو بكر الجصاص:- (حكم الإخوة من الأب والأم في قوله تعالى:- [أ ب ب ب ب ب ب ب ب ب])⁽¹¹⁴⁾.

و قال الكيا لهراسي:- [أ ب ب ب ب ب ب ب ب ب] الآية. فجعل للأخوات من الأب والأم الثلثين، وللواحدة النصف)⁽¹¹⁵⁾.

وقال ابن العربي:- (قال قتادة: وذكر لنا أن أبا بكر قال: ألا إن الآية التي نزلت في أول سورة النساء من شأن الفرائض نزلت في الولد والوالد، والآية الثانية أنزلها الله سبحانه في الزوج والزوجة والإخوة من الأم، والآية التي ختم بها سورة النساء في الإخوة والأخوات من الأب والأم)⁽¹¹⁶⁾(117).

وقال القرطبي:- (فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عنى بها الإخوة للأم، لقوله تعالى:- [ي ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك] . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ (وله أخ أو أخت من أمه)، ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم أو الأب ليس ميراثهم كهذا، فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمّه أو لأبيه)⁽¹¹⁸⁾.

المسألة الثانية:- الأخت الواحدة من الأب و الأم أو الأم لها النصف، و اثنتان فأكثر لهن الثلثان بالنص:- [ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق] .

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات :- (للمنى فصاعدا الثلثان، وذلك يتلى في القرآن قال الله تعالى:- [ث ث ث ث ث ث ث ث ث ث] (النساء: 176)، ثم قال عز وجل [ث ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق] (النساء: 176).)⁽¹¹⁹⁾

الدراسة:-

(113) ينظر:- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (9 / 523).

(114) أحكام القرآن للجصاص (3 / 25).

(115) أحكام القرآن للكيا لهراسي (2 / 358).

(116) أحكام القرآن لابن العربي (1 / 653).

(117) أخرجه البيهقي السنن الكبرى عن قتادة (6 / 379) - (12323)

(118) الجامع لأحكام القرآن (5 / 78).

(119) المبسوط للسرخسي: (156/29).

لا خلاف بين العلماء أن الأخت تترث من أخيها النصف إذا كانت وحدها دون أن يكون معها إخوة أو أخوات في درجتها، و إن كن أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلثين بشرط أن لا يكن معهن اخ في درجتهم، و أجمعوا على ذلك عند عدم وجود ولد و لا والد. (120)

وذهب المفسرون⁽¹²¹⁾ إلى الإجماع في ذلك؛ لأنه نص ظاهر معناه فلا يدل إلا على هذا المعنى. و لله الحمد و المنة.

المسألة الثالثة:- لا خلاف أنهم لا يرثون مع الابن لقوله: [پ پ پ] (النساء: 176) و أما مع البنت أو البنات بعد أخذ فروضهن يكون الباقي لهم، و الأخوات تكن عسبة مع البنات عند جمهور العلماء .

قال الإمام السرخسي (رحمه الله) في باب الإخوة و الأخوات:- (لا خلاف أنهم لا يرثون مع الابن شيئاً؛ لأن شرط توريثهم أن يكون الميت هالكا قال الله تعالى :- [پ پ پ] (النساء: 176) و من له ابن فليس بهالك، وإنما يختلفون في توريثهم مع البنات، وهذا الاختلاف في الإناث المفردات منهم دون الذكور حتى إن من مات وترك ابنة أو ابنتين وأخاً لأب وأم، أو لأب فلأخ ما بقي نصفاً كان، أو ثلثاً، و ذلك ثابت بالسنة فقد قال - عليه السلام - «ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فأولوى رجل ذكر»⁽¹²²⁾ وأقرب رجل ذكر هو الأخ.⁽¹²³⁾

و قال الإمام السرخسي (رحمه الله) بعد ذلك:- (ما روى معمر عن الزهري عن أبي مسلمة بن عبد الرحمن (رضي الله عنه) قال:- سألت ابن عباس (رضي الله عنهما) (عن فريضة فيها ابنة وأخت فقال للابنة النصف، ولا شيء للأخت فقلت قد كان عمر (رضي الله عنه) يقول للابنة النصف ولأخت ما بقي فغضب وقال أنتم أعلم أم الله قال الله تعالى :- [پ پ پ پ پ پ پ] (النساء: 176) قال الزهري فلم أفهم مراد ابن عباس حتى سألت عنه عطاء فقال مراده أن الله تعالى إنما جعل للأخت النصف بشرط عدم الولد ولم يجعل لها النصف مع الولد)⁽¹²⁴⁾، فإن اسم الولد حقيقة للذكر والأنثى جميعاً)⁽¹²⁵⁾.

ثم قال الإمام السرخسي (رحمه الله) بعد ذلك:- (وحدثنا في ذلك قوله تعالى :- [پ پ پ پ پ پ پ] (النساء: 176) ومعناه ابن بديل ما عطف عليه بقوله تعالى :- [ث ث ث ث ث ث ث] (النساء: 176) فإن معناه بالاتفاق إن لم يكن لها ابن حتى

(120) ينظر:- الحاوي الكبير (8 / 105)، و المحلى بالآثار (8 / 266)، و بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 129)، و الكافي في فقه الإمام أحمد (2 / 300)، و المجموع شرح المهذب (16 / 82)، و البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (8 / 565).

(121) ينظر:- أحكام القرآن للجصاص (3 / 9)، و التبيان في تفسير القرآن للطوسي : (3/129)، و تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (1 / 351)، و الهداية إلى بلوغ النهاية (2 / 1545)، و الوجيز للواحدي (1 / 304)، و تفسير الراغب الأصفهاني (3 / 1124)، و أحكام القرآن للكنيا الهراسي (2 / 364)، (365)، و معالم التنزيل (1 / 727)، و أحكام القرآن لابن العربي (1 / 437)، و زاد المسير في علم التفسير (1 / 504)، و مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (11 / 275)، و الجامع لأحكام القرآن (5 / 63).

(122) منفق عليه. تقدم تخريجه.

(123) المبسوط للسرخسي: (157/29).

(124) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (10 / 254) - (19023)، و الحاكم في المستدرک على الصحيحين وقال :- هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه و وافقه الإمام الذهبي على ذلك و هو مطبوع ضمن المستدرک . ينظر :- (2 / 339) - (3209)، و البيهقي في السنن الكبرى (6 / 383) - (12333).

(125) المبسوط للسرخسي: (157، 156/29).

إن الأء یرث مع الابنة فإن قفل هما شرطان ذكر كل واحد منهما فف حاءة على حاءة فإن قام الءفل على أن المراد بأءهما الءكر لا ففبفن أن المراد بالءانف الءكر قلنا لا كذلك بل الكل شرط واحد ؛ لأنه ذكر أولاً إذا كان الأء هو المفف ففعل للمفف النصف، ثم قلت المسألة بفعل الأءء هف المفف والأء هو الوارء وفعل له فمفع المال فبهذا ففبفن أن الشرط واحد وهو عءم الولء، ثم المراد فف أء الموضعفن الءكر ءون الأنثف فكذلك المراد فف الموضع الآءر والسنة ءءل على ذلك فقد روف أن أبا موسف الأشعرفف سفءل عن ابنة وابنة ابن وأءء ففقال للابنة النصف وللأءء ما بقی فسئل عن ذلك ابن مسعود (رضف الله عنه) ففقال قء ضلءت إذا، وما أنا من المهءءفن سمعت رسول الله (صلف الله علیه وسلم) ففقول «للبنت النصف ولابنة الابن السءس ءكملة الءلئفن والباق فف للأءء»⁽¹²⁶⁾ فف فف هذا ءنصففص على أن الأءء عصبه مع البنت والمعنف فففه أن حالة الانفراءء حال الأءء أقوى من حال الاختلاط بالإءوءه ؛ لأن حالة الاختلاط حال مزاحمة وحال الانفراءء حال عءم المزاحمة.⁽¹²⁷⁾

الءراءة:-

أفمع الصءابة و الءابعون و من بعءهم على أن الشرط فف ءورف ءهم هو عءم ولد و لا والء⁽¹²⁸⁾، و اءمعوا على أنهم لا ففرءون مع الأبن و الأب مءلقا ؛ لأنه لا ففءفر هالك⁽¹²⁹⁾، و أما فف ففرهم كالبنت مفرءهم مع البناء ففكون على ءلاءة وءوه :- وءه الإءوءه معها أو معهن، و وءه الإءوءه الأءوءاء من الأب أو الأم أو الأب معها أو معهن، و وءه الأءء أو الأءوءاء معها أو معهن أءءفلوا فف كل ذلك على قولفن:-

القول الأول:- لفس للإءوءه أو الإءوءه والأءوءاء شفف مع البنت أو البناء، و لا ففكون الأءوءاء مع البناء عصبه ؛ لأن الكلاله عبارة عمن لفس له ولد ففكون البنت ولد فف اللغة، وهذا قول ابن عباس (رضف الله عنهما)، و به قال أبو ءاوء بن على الظاهرفف⁽¹³⁰⁾، و ابن حزم الظاهرفف وقال :- (واسم الولء ففقع على الابنة، و بنت الابن، كما ففقع على الابن و ابن الابن فف اللغة و فف القرآن - والعءب من مجاهرة بعض القائلفن هاهنا : إنما عنف ولءا ذكرا - وهذا إءءام على الله ءعالف بالباطل، و قول علیه بما لا ففعلم، بل بما ففعلم أنه باطل)⁽¹³¹⁾، و به قال الجعفرفة⁽¹³²⁾، و فعمل فف قانون الأحوال الشءصففة العراقف فبهذا القول بءفء ءءبب البنت الإءوءه و الأءوءاء⁽¹³³⁾.

(126) أءرءه البخارفف فف صءفحه - بابُ مفرءِ ابنةِ الابنِ معَ بئف - (8 / 151)ر-(6736).

(127) المبسوط للسرءسف: (157/29، 158).

(128) ففظر:-ءامع البفان فف ءأوفل آف القرآن (8 / 53، 54، 55، 56، 57)ر-(8745 إلى 8764)، و ءفسفر ابن أبف ءامف - مءقفا (3 / 887)ر-(4934 - 4935).

(129) الإءماع لابن المنءر (70، 72)، و الإءناع لابن المنءر (1 / 282)، و بءافة المءءءه وناهفة المءءءء (4 / 129).

(130) ففظر:- ءفسفر القرآن (1 / 508)، و الكشاف عن ءقائق ءوامض ءنءزل (1 / 598).

(131) المءلف بالآءار (8 / 269).

(132) ففظر:- ءفبان فف ءفسفر القرآن له (410/3).

(133) المءءة 91 الفقرة 2. ففظر:- اءكام المفرء و الوصففة للءكءور الزلمف (65).

القول الثاني:- لهن ما فرض بنص القرآن إذا كانت واحدة لها النصف و أكثر من ذلك الثلثان فالباقي يكون للإخوة و إ ذا كان معهم الأخوات فيكون عصة بهم فيكون نصيبهن نصف نصيب إخوانهن ؛ لأنهم عصة بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم):- «ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر»⁽¹³⁴⁾، و أما إذا كان الأخت أو الأخوات مع بنت أو البنات فيكون عصبه معهن، وهذا مذهب جمهور العلماء⁽¹³⁵⁾.

وذهب الإمام السرخسي إلى هذا القول

أولاً:- الموافقون له:- السمعاني⁽¹³⁶⁾، و جار الله الزمخشري⁽¹³⁷⁾، و ابن العربي⁽¹³⁸⁾، و البيضاوي⁽¹³⁹⁾، وغيرهم من المفسرين⁽¹⁴⁰⁾.

ثانياً:- المخالفون له:- الإمام الطوسي قال:- (وقوله:- [پ پ پ پ پ پ ن ن ن ن ن ن] يمنع أن يكون الأخت ترث مع بنت؛ لانه شرط في ميراثها عدم الولد . والبنت ولد بلا خلاف بين أهل اللغة، وما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أن الاخوات مع البنات عصة خبر واحد، لا يلتفت إليه ؛ لأنه يخالف نص القرآن، وبما قلناه قال ابن عباس ؛ لأنه لم يجعل الأخوات مع البنات عصة)⁽¹⁴¹⁾.

الترجيح

الرأي الراجح والله تعالى أعلم ما ذهب إليه جمهور العلماء للأدلة الآتية:-

1- لا شك فيه أن قوله تعالى :- [پ پ پ پ پ پ] يدل على الذكور و الإناث في اللغة و القرآن لوجود آيات كثيرة تدل على ذلك كقوله تعالى :- [ك ك ك ك ك ك] (النساء: ١١) و قوله تعالى :- [ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب] (النساء: ١٢) كلهم متفقون في هاتين الآيتين يقصدان بهما الذكر و الإناث، فكذا يكون هذا المعنى هكذا على أصله إن لم يوجد دليل صريح يبين هذا المعنى غير مراد.

(134) متفق عليه، تقدم تخريجه.

(135) ينظر:- بداية المجتهد ونهاية المقتصد (4 / 129)، و تفسير القرآن العظيم لابن كثير (2 / 484).

(136) ينظر:- تفسير القرآن (1 / 508).

(137) ينظر:- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1 / 598).

(138) ينظر:- أحكام القرآن لابن العربي (1 / 452).

(139) ينظر:- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (2 / 112).

(140) ينظر:- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (1 / 422)، و تفسير القرآن العظيم لابن كثير (2 / 484)، و تفسير ابن رجب الحنبلي (1 / 378)، و التفسير

المظهري (2 ق 2 / 284)، و فتح القدير للشوكاني (1 / 626)، و التفسير المنير للزحيلي (6 / 57).

(141) التبيان في تفسير القرآن له (410/3).

2- قضا ابن مسعود (رضف الله عنه) فف بنت و بنت ابن و أخت، بأن للبنت النصف و لبنت الابن السدس تكملة الثلثفن، و الباقي للأخت، وقال :- (أُقضى ففها بما قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)⁽¹⁴²⁾، فهذا نص صحفح و صرفح على أن الأخت ترث معهن فلا فمكن دعوى الحجب هنا مع البنت.

3- للبنت النصف و للبنات و أكثر الثلثان، وهذه الفروض مقدره من قبل الشارع الحفكم إذا أعطفناهن أكثر من ذلك مع وجود العصبه فكون مخالفا للأمرفن، الأمر الأول :- فروضهم مقدره فلا فستحقون فره هذا، و هو الأصل فف الشرع، و من جعل لهن فره ذلك فقد خالفا الشرع إلا إذا عفا صاحب الحق عن نصفبه فهذا فكون من قبل العطفة، و الأمر الثاني :- مخالف لقوله (صلى الله علیه وسلم) :- «ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فأولى رجل ذكر»⁽¹⁴³⁾.

الخاتمة

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسوله الذى ارسله بالهدى و الدين الحق لفظر على الدين كله و لو كره المشركفن.

فمكن ان نلخص هذا البحث على التالف :-

1 - إن هاتففن الآفئفن بفئنا حق المالفة (الزوج و الزوجة و إخوة الأم و أخوات الأم، وكذلك إخوة الأشقاء و أخوات الشققات و إخوة الأب و أخوات الأب).

(142) أخرج به البخارى . تقدم تخرفجه .

(143) متفق علیه، تقدم تخرفجه .

- 2 - هاتان الآيتان نزلتا بسبب إثبات الحقوق المالية لأصحابها " لأن المسألة المالية من المسائل المهمة لدى نفسية الإنسان " لذا لا يمكن تركها لإجتهدا البشر يشرعون بحسب مصلحتهم و أهوائهم و رغباتهم، فقد يرغب الميت أن يرث شخص دون غيره من الورثة.
- 3 - بينت الآية (12) أنها لا فرق بين الذكر و الأنثى في مسألة الإخوة و الأخوات من الأم، و أما في الآية (176) الفرق واضح بين الذكر و الأنثى في مسألة الإخوة و الأخوات من الأب و الأم أو من الأب، هذه النوعية في التوزيع تدل على أن العبرة في تقسيم التركة العدالة و ليسرت المساواة.
- 4 - قاعدة [يِّ يِّ گ گ گ] ليست قاعدة كلية بل هي قاعدة خاصة تطبق فقط في مجالين:-
أولاً:- عند اجتماع ابناء و بنات الميت و إن نزلتا.
ثانياً:- عند اجتماع الإخوة و الأخوات الأشقاء أو من الأب فقط، ولا تشمل الإخوة و الأخوات من الأم لأنهم متساون في التركة.
- 5 - تبين أن مسألة اولاد البنات مسألة فيها الاختلاف، و لقد أخذ قانون الأحوال الشخصية العراقية بمذهب من يقول أن اولاد البنات يقومون مقام أهمهم في الميراث.
- 6 - أجمع الفقهاء بعد عصر الصحابة على أن الكلاله عبارة عن لا والد و لا ولد له.
- 7 - لفظ الولد عند ابن عباس رضي الله عنهما يدل الابن و البنت، و أخذ هذا الرأي الظاهرية و الجعفرية و عليه العمل في قانون الأحوال الشخصية بحيث تكون البنت مثل الابن في حجب الإخوة و الأخوات.
- 8 - أحكام المواريث بنسبة للأحكام الأخرى فيها اختلاف قليل، لأنه جاءت آيات صريحة و قطعية من حيث الدلالة في بي ان أحكامه.

و أخيرا نسأل الله تبارك و تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم القيامة، و الحمد لله رب العالمين.

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

1. اجماع الأئمة الأربعة و اختلافهم - لابي مظفر يحيى بن محمد ابن هُبيرة الحنبلي ت (560هـ) - بتحقيق: محمد حسين الازهري - الناشر :- دار العلا - التوزيع:- دار ابن عفان - القاهرة - مصر - دار ابن القيم - الرياض - السعودية - الطبعة الثانية - 1431هـ - 2010م.
2. أحكام القرآن - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الم عروف بالطحاوي ت (321هـ) - بتحقيق : الدكتور سعد الدين أونال - مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي - استانبول - الطبعة الأولى - المجلد 1 : 1416 هـ - 1995 م ، و المجلد 2 : 1418 هـ - 1998 م.
3. أحكام القرآن - لأبي الحسن الطبري علي بن محمد بن علي ، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكنيا الهراسي الشافعي ت (504هـ) بتحقيق:- موسى محمد علي وعزة عبد عطية - دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الثانية - 1405 هـ .
4. احكام القرآن - لابي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المشهور بابن الفرس الأندلسي ت (597هـ) - بتحقيق:- د. طه بن علي بُو سريح - دار ابن حزم - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1427هـ - 2006م.
5. أحكام القرآن - لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ت (370هـ) - بتحقيق:- محمد صادق القمحاوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1405 هـ .
6. أحكام القرآن لابن العربي - للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي ت (543هـ) - بتحقيق:- محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - 1424 هـ - 2003 م.
7. أحكام القرآن للشافعي - لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي الخراساني ت (458هـ) - كتب هوامشه : عبد الغني عبد الخالق - : مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية - 1414 هـ - 1994 م .
8. احكام الموارث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة - محمد محي الدين عبد الحميد - دار الطلائع - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى - 2006م.
9. احكام الميراث و الوصية وحق الانتقال في الفقه الاسلامي المقارن و القانون - د. مصطفى ابراهيم الزلمي - دار وائل - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - 2006م.
10. الاحوال الشخصية في الفقه والقانون و القضاء و القانون (109/2) للدكتور احمد الكبيسي - الناشر العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة - مصر - توزيع المكتبة القانونية بغداد - 1430 هـ - 2009م.
11. اختلاف الأئمة العلماء - أبو المظفر يحيى بن هُبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني ت (560هـ) - بتحقيق:- السيد يوسف أحمد - دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - الطبعة الأولى - 1423هـ - 2002م.
12. اختلاف العلماء او أختلاف الفقهاء - أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرُوزِي ت (294هـ) - بتحقيق:- د. مُحَمَّد ظاهر حَكِيم - أضواء السلف - الرياض - الطبعة الأولى - 1420هـ - 2000م .
13. اختلاف الفقهاء - أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ت (310هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون ط س.
14. الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدي - لمجد الدين ابي الفضل الحنفي ت (683هـ) - بتعليق:- الشيخ محمود أبو دقيقة - مطبعة الحلبي - القاهرة - 1356 هـ - 1937 م.

15. أسباب نزول القرآن- لأبف الحسن على بن أحمء بن محمد بن على الواءءف، النفسابورف، الشافعف ء (468هـ) - بءءقفق:- عصام بن عبء المءسن الءمفءان - ءار الإصلاء - ءامام- ط الءانفة - 1412 هـ - 1992 م.
16. الأم - لأبف عبء الله محمد بن إءرفس بن العباس الشافعف ء (204هـ) - ءار الءعرفة - بفروء - لبنان - بءون ط - 1410هـ/1990 م .
17. انوار الءنزفل وأسرار الءأوفل - لأبف سعفء ناصر ءفن عبء الله بن عمر بن محمد الشفرافف البفساوف ء (685هـ) - بءءقفق:- محمد عبء الرءمن المرعشلف - ءار إءفاء الءراء العربف - بفروء - لبنان - الطبعة الأولى - 1418 هـ.
18. الأوسط فف السنن والإءماع والاءءلاف للفسابورف - لأبف بكر محمد بن إبراهم بن المنءر النفسابورف ء (319هـ) - بءءقفق: أبو ءماء صغفر أءمء بن محمد ءنف - ءار طففة - الرفاض - السعوففة - الطبعة الأولى - 1405 هـ - 1985 م .
19. إءجاز البفان عن معانف القرآن - لأبف القاسم نجم ءفن ءفن محمد بن أبف الءسن بن الءسفن النفسابورف ء (نءو 550هـ) - بءءقفق:- ء. ءنفب بن ءسن القاسمف - ءار الغرب الإسلامف - بفروء - لبنان - الطبعة الأولى - 1415 هـ. بءءقفق:- ء مهءف المءزومف، و ء إبراهم السامرائف - ءار ومءءبة الءلال - بءون ط س.
20. البءر الرائف شرح ءنز ءقائق ومءءة الءالء وءءملاء الطورف - زفن ءفن بن إبراهم بن محمد، المءروف بابن نجفم المصرف ء (970هـ) - وفف آءره: ءءملاء البءر الرائف لمءمء بن ءسفن بن على الطورف الءنفف القاءرف (ء بعء 1138 هـ) - بءاءشفة:- منءة الءالء لابن عابءفن - ءار الءءاب الإسلامف - القاهرة - الطبعة الءانفة - بءون س.
21. البءر المءفط فف الءفسفر - لأبف ءفان محمد بن فوسف بن على بن فوسف بن ءفان أءفر ءفن الءنءلسف ء (745هـ) - بءءقفق:- صءقف محمد ءمفل - ءار الفءر - بفروء - لبنان - بءون ط - 1420 هـ.
22. بءافة المءءءء ونهافة المءءءء - لأبف الولفء محمد بن أءمء بن محمد بن أءمء بن رشاء القرطبف الشهفر بابن رشاء الءفففء ء (595هـ) - ءار الءءفء - القاهرة - مصر - بءون ط س.
23. بءائف الصنائع فف ءرءفب الشرائع - علاء ءفن، أبو بكر بن مسعوء بن أءمء الكاسانف الءنفف ء (587هـ) - ءار الءءب العلمفة - ط الءانفة - 1406هـ - 1986م.
24. بفان الوهم والإفهام فف ءءاب الأحكام - لأبف الءسن ابن القءان على بن محمد بن عبء الملك الءءامف الءمفرف الفاسف ء (628هـ) - بءءقفق:- ء. الءسفن آفء سعفء - ءار طففة - الرفاض - السعوففة - الطبعة الأولى - 1418هـ-1997م.
25. البفان فف مذهب الإمام الشافعف - لأبف الءسفن فءف بن أبف الءفر بن سالم العمرانف الفمف الشافعف ء (558هـ) - بءءقفق:- قاسم محمد النورف - ءار المنءاء - ءءة - السعوففة - الطبعة الأولى - 1421 هـ - 2000 م.
26. البفان والءءصفل والشرح والءوءفبه والءعلفل لمسائل المسءءرءة - لأبف الولفء محمد بن أءمء بن رشاء القرطبف ء (520هـ) - بءءقفق:- ء محمد ءءف وآءرون - ءار الغرب الإسلامف - بفروء - لبنان - الطبعة الءانفة - 1408 هـ - 1988 م.
27. الءاء والإءفلل لمءءصر ءفلل - لأبف عبء الله المواق المالءف محمد بن فوسف بن أبف القاسم بن فوسف العبءرف الفرناطف ء (897هـ) - ءار الءءب العلمفة - الطبعة الأولى - 1416هـ-1994م.
28. الءبفان فف ءفسفر القرآن - لأبف ءعفر محمد بن الءسن الطوسف - بءءقفق:- اءمء ءبفب قصرفر العاملف - مطبعة مءءب الإعلام الإسلامف - ءار إءفاء الءراء العربف - بفروء - لبنان - الطبعة الأولى - 1409هـ.

29. التسهفل لعلوم التنزفل - لابلف القاسم، مءمء بن أءمء بن مءمء بن عبء الله، ابن ءزف الكلبف العرناطف ء (741هـ) - بءءقف: ء. عبء الله ءالءف - شركة ءار الأرقم بن أبف الأرقم - بفروء - لبنان - الطبعة الأولى - 1416 هـ .
30. التعرففء - علف بن مءمء بن علف العرءانف - بءءقف: إبراهفم الأبفارف - ءار الكءاب العربف - بفروء - ط الأولى - 1405 هـ.
31. ءفسفر ابن المنءر - لابلف بكر مءمء بن إبراهفم بن المنءر النفسابورف ء (319هـ) - بءءقف: ء. سعء بن مءمء السعء - ءار المآءر - المءفنة النبوة - الطبعة الأولى - 1423 هـ - 2002 م .
32. ءفسفر ابن رءب المسمف بروفء ءفسفر - زفن ءفن عبء الرءمن بن أءمء بن رءب بن ءسن ءنبلف ء (795هـ) - ءمع وءرءفب: أبف معاء طارق بن عوض الله بن مءمء - ءار العاصمة - المملكة العربفة السعوءفة - الطبعة الأولى - 1422 - 2001 م.
33. ءفسفر الإمام الشافعف - لأبف عبء الله مءمء بن إءرفس الشافعف ء (204هـ) - ءمع وءءقف وءراسة: ء. أءمء بن مصطفف الفرآن (رسالة ءكنوراه) - ءار ءءمرفة - المملكة العربفة السعوءفة - الطبعة الأولى - 1427 - 2006 م .
34. ءفسفر الراغب الأصفهانف - لأبف القاسم ءسفن بن مءمء المعروف بالراغب الأصفهانف (المءوفف: 502هـ) - ءءء الأول مءكون من المقءمة وءفسفر الفاءءة والبقرة - ءءقف وءراسة: ء. مءمء عبء العرفز بسفونف - كلية الآءاب - جامعة طنطا - الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م - وءءء 2، 3: من أول سورة آل عمران - وءى الآفة 113 من سورة النساء - ءءقف وءراسة: ء. عاءل بن علف الشءف - ءار الوطن - الرفاض - الطبعة الأولى - 1424 هـ - 2003 م - وءءء 4، 5: (من الآفة 114 من سورة النساء - وءى آءر سورة المائءة) - ءءقف وءراسة: ء. هنء بنء مءمء بن زاهء سرءار - كلية ءعوة وأصول ءفن - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى - 1422 هـ - 2001 م.
35. ءفسفر السمعانف - لأبف المظفر، منصور بن مءمء بن عبء العبار ابن أءمء المروزف السمعانف ءنمفمف ءنفل ءم الشافعف ء (489هـ) - بءءقف: فاسر بن إبراهفم وءنمف بن عباس بن ءنمف - ءار الوطن، الرفاض - السعوءفة - الطبعة الأولى - 1418هـ - 1997 م .
36. ءفسفر العز بن عبء السلام - لأبف مءمء عز ءفن عبء العرفز بن عبء السلام بن أبف القاسم بن ءسن السلمف ءمءشقف ء (660هـ) - بءءقف: ءعبء الله بن إبراهفم الوهbf - ءار ابن ءزم - بفروء - الطبعة الأولى - 1416 هـ - 1996 م .
37. ءفسفر القرآن العرفز - لأبف عبء الله مءمء بن عبء الله بن عفسف بن مءمء المعروف بابن أبف زَمَنفن المالكف ء (399هـ) - بءءقف: أبو عبء الله ءسفن بن عكاشة و مءمء بن مصطفف الكنز - الفاروق ءءفءة - مصر - القاهرة - الطبعة الأولى - 1423 هـ - 2002 م.
38. ءفسفر القرآن العظفم - لأبف الفءاء إسماعل بن عمر بن كءفر القرشف البصرف ءم ءمءشقف ء (774هـ) - بءءقف: سامف بن مءمء سلامة - ءار طبفة للنشر وءءوزف - الطبعة ءائفة - 1420 هـ - 1999 م.
39. ءفسفر القرآن العظفم المسمف بءفسفر المنار - مءمء رشفء بن علف رضا بن مءمء شمس ءفن بن مءمء بهاء ءفن بن منلا علف ءلففة القلمونف ءسفنف ء (1354هـ) - الهفئة المصرفة العامة للءاب - 1990 م .
40. ءفسفر المظهرف - لمءمء ءناء الله المظهرف - بءءقف: ءلام نبف ءونسف - مءءة الرشفءة - الباكسءان - بءون ط - 1412 هـ.

41. تففسر البفان لأحكام القرآن - الإمام الفهفة الموزعف محمد بن عفف بن عبء الله الشافعف المشهور بابن نور الءفن ت(825هـ) - بعنافة:- عبء المعفن الحرش - ءار النواءر- سورفا - لبنان - الكوفت - الطبعة الأولى - 1433هـ - 2012م.
42. جامع البفان فف فأوبل آف القرآن - لأبف جعفر الطبرف محمد بن جربر بن فزفء بن كئفر بن غالب الآملف (310هـ) - بفءقف:- أءمء محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - بفروء - لبنان - الطبعة الأولى - 1420 هـ - 2000 م .
43. الجامع لأحكام القرآن - لأبف عبء الله محمد بن أءمء بن أبف بكر بن فرء الأنصارف الخزرجف شمس الءفن القرطبف ت (671هـ) - بفءقف : أءمء البرءونف وإبراهفم أطففش - ءار الكءب المصرفة - القاهرة - الطبعة الثانية - 1384 هـ - 1964 م.
44. جناء الناهض فف تعلم الفرائض - رباض جمفل ابو الطفب الهفئف - ءار الفكر - ءمشق - سورفا - الطبعة الثانية - 2008م.
45. الحاوف الكبفر - لأبف الحسن عفف بن محمد بن محمد بن حبفب البصرف الماورءف ت (450هـ) - بفءقف:- عفف محمد معوض و عاءل أءمء عبء الموءوء - ءار الكءب العلمفة، بفروء - لبنان - الطبعة الأولى، 1419 هـ -1999 م .
46. الحجة على أهل المءفنة - لأبف عبء الله محمد بن الحسن بن فرءء الشفبانف ت (189هـ) -بفءقف:- مهءف حسن الكفلانف القاءرف - عالم الكءب - بفروء - لبنان - الطبعة الثالثة -1403هـ.
47. الءر المءءور فف التففسفر بالمأءور - جلال الءفن السفوطف عبء الرءمن بن أبف بكر ت (911هـ) - ءار الفكر - بفروء - لبنان - بءون ط س.
48. سنن ابن ماجة - لأبف عبء الله ابن ماجة محمد بن فزفء القزوفنف ت (273هـ) - بفءقف: محمد فؤاء عبء الباقف - ءار إءفاء الكءب العربفة - بءون ط س.
49. سنن أبف ءاوء - أبو ءاوء سلفمان بن الأشعث بن إسءاق بن بشفر بن شءاء بن عمرو الأزءف الشؤسءانف ت (275هـ) - بفءقف:- محمد مءفب الءفن عبء الحمفء- المكءبة العصرفة - صفءا - بفروء.
50. سنن الترمذف - محمد بن عففس بن سؤرة بن موسى بن الضءاك، الترمذف، أبو عففس ت (279هـ) - بفءقف:- أءمء محمد شاكر ومحمد فؤاء عبء الباقف وإبراهفم عءوة عوض المءرس فف الأزهر الشرف - شركة مكءبة ومطبعة مصطفف البابف الحلبف - مصر - ط الثانية - 1395 هـ - 1975 م.
51. سنن الءارمف - لأبف محمد عبء الله بن عبء الرءمن بن الفضل بن بهرام بن عبء الصمء الءارمف ت (255هـ) - بفءقف: حسفن سلفم أسء الءارنف - ءار المغنف للنشر والءوزفء - الممكة العربفة السعوءفة - الطبعة الأولى، - 1412 هـ - 2000 م .
52. السنن الكبرف - لأبف بكر البفهقف أءمء بن الحسن بن عفف بن موسى الخسرةؤرءرف الخراسانف ت (458هـ) - بفءقف:- محمد عبء القاءر عطا - ءار الكءب العلمفة، بفروء - لبنان - ط الثالثة - 1424 هـ - 2003 م
53. سنن سعفء بن منصور - لأبف عثمان سعفء بن منصور بن شعبة الخراسانف الجوزجانف ت (227هـ) - بفءقف:- حبفب الرءمن الأعظمف - الءار السلففة - الهند - الطبعة الأولى -1403هـ -1982 م .
54. شرح الزركشف على مءءصر الخرقف - شمس الءفن محمد بن عبء الله الزركشف المصرف الحنبلف ت (772هـ) - ءار العبفكان - الطبعة الأولى - 1413 هـ - 1993 م.

55. شرح السنة للبغوي - لأبي محمد محيي السنة الح سين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت (516هـ) - بتحقيق: شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - الطبعة الثانية - 1403هـ - 1983م .
56. الشرح الكبير على متن المقنع - لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الح نبلي ت (682هـ) - أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - بدون ط س .
57. شرح صحيح البخاري - لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ت (449هـ) - بتحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الثانية - 1423هـ - 2003م .
58. صحيح ابن حبان المسمى بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - لأبي حاتم الدارمي البستي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ت (354هـ) - بترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلان الفارسي (المتوفى: 739هـ) - حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1408هـ - 1988م .
59. صحيح البخاري المسمى بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي - بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - ط الأولى - 1422هـ .
60. صحيح الجامع الصغير وزيادته - لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ت (1420هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - بدون ط س .
61. صحيح مسلم المسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت (261هـ) - بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت
62. العجائب في بيان الأسباب - لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت (852هـ) - بتحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس - دار ابن الجوزي - الدمام - بدون ط س .
63. غرائب القرآن و رغائب الفرقان - نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ت (850هـ) - بتحقيق: الشيخ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1416هـ .
64. فتح القدير - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ت (1250هـ) - دار ابن كثير - دمشق - دار الكلم الطيب - بيروت - الطبعة الأولى - 1414هـ .
65. الفرائض فقها و حسابا - صالح احمد الشامى - المكتب الاسلامى - بيروت - لبنان - عَقان - الأردن - الطبعة الثانية - 1429هـ - 2008م .
66. فقه الفرائض و الوصايا دراسة مقارنة بين المذاهب الفقهية و قانون الأحوال الشخصية - السوري - القطري - الأردني - د. مصطفى ديب البغا - دار المصطفى - دمشق - سوريا - الطبعة الأولى - 1430هـ - 2009م .
67. فقه القرآن - لقطب الدين الراوندي - بتحقيق: السيد احمد الحسينى باهتمام السيد محمود المرعشى - ط الثانية - مطبعة الولاية - قم - 1405هـ - الناشر: مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشى

68. الكافي في فقه الإمام أحمد - لابي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعفلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابتن قدامة المقدسي ت(620هـ) - دار الكتب العلمفة - الطبعة الأولى - 1414 هـ - 1994 م .
69. الكافي في فقه أهل المدينة - لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت (463هـ) - بتحقيق: - محمد محمد أحمفد ولد ماففك المورفبباني - مكتبة الرفاض الحففة - الرفاض - المملكة العربفة السعودفة - الطبعة الثاففة - 1400 هـ - 1980 م.
70. الكشاف عن حقائق غوامض التنزفل - لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمف الزمخشرف (538هـ) - دار الكتاب العربف - بفروت - لبنان - الطبعة الثالثة - 1407 هـ.
71. الكشاف و الببان عن تفسفر القرآن - لأبي إسحاق أحمف بن محمد بن إبراهيم الثعلبف ت (427هـ) - بتحقيق: الإمام أبط محمد بن عاشور - دار إحفاء التراث العربف - بفروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1422، هـ - 2002 م.
72. لباب التأوفل في معانف التنزفل - لأبي الحسن علاء الدين عف بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشفحف المعروف بالخانن ت(741هـ) - بتحقيق: - محمد عف شاهفن - دار الكتب العلمفة - بفروت - الطبعة الأولى - 1415 هـ.
73. اللباب في علوم الكتاب - لأبط حفص سراج الدين عمر بن عف بن عادل الحنبلف الدمشقف النعمان ف (المتوفى: 775هـ) - بتحقيق: - عادل أحمف عبد الموففد و عف محمد معوف - دار الكتب العلمفة - بفروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1419 هـ - 1998 م.
74. المبسوط - شمس الأئمة السرخسف محمد بن أحمف بن أبط سهل (490هـ) - دار المعرفة - بفروت - لبنان - بدون ط - 1414 هـ - 1993 م.
75. م جمع الزوائف ومنبع الفوائف - لأبط الحسن نور الدين عف بن أبط بكر بن سلفمان الهفثمف ت (807هـ) - بتحقيق: - حسام الدين القدسف - مكتبة القدسف - القاهرة - مصر - بدون ط - 1414 هـ - 1994 م.
76. المجمع و شرح المهذب - لأبط زكرفا محففف الدين فحفف بن شرف النووف ت (676هـ) - دار الفكر - بفروت - لبنان - بدون ط س.
77. المحرر الوجفز في تفسفر الكتاب العزفز - لأبط محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطفة الأندلسف المحاربف ت(542هـ) - بتحقيق: - عبد السلام عبد الشافف محمد - دار الكتب العلمفة - بفروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1422 هـ.
78. المحلى بالآثار - لأبط محمد عف بن أحمف بن سعففد بن حزم الأندلسف القرطبف الظاهرف ت (456هـ) - دار الفكر - بفروت - لبنان - بدون ط س.
79. مختصر اختلاف العلماء للطحاوف - لأبط جعفر أحمف بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزفف الحجرف المصرف المعروف بالطحاوف ت (321هـ) - بتحقيق: - د. عبد الله نذفر أحمف - دار البشائر الإسلامفة - بفروت - لبنان - الطبعة الثاففة - 1417 هـ.
80. مختصر الخرقف على مذهب ابف عبد الله أحمف بن حنبل الشفببافف - لأبط القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقف ت(334هـ) - دار الصحابة للتراث - بدون ط - 1413 هـ - 1993 م.

81. مختصر المزني - (مطبوع ملحقا بالأمر للشافعي) - لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، المزني ت (264هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - بدون ط - 1410هـ - 1990م.
82. المدونة - مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت (179هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1415هـ - 1994م.
83. المستدرک على الصحيحين - لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ت (405هـ) - بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - 1411هـ - 1990م.
84. مسند الإمام أحمد بن حنبل - لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت (241هـ) - بتحقيق: شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد وآخرون - بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - 1421هـ - 2001م.
85. مصنف ابن أبي شيبة - لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي ت (235هـ) - بتحقيق: كمال يوسف الحوت - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى - 1409هـ.
86. مصنف عبد الرزاق الصنعاني - لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني ت (211هـ) - بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - 1403هـ.
87. معالم التنزيل في تفسير القرآن - لأبي محمد محيي السنة الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت (510هـ) - بتحقيق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - 1420هـ.
88. معاني القرآن و اعرابه - لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن لسري بن سهل ت (311هـ) - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - 1408هـ - 1988م.
89. معرفة السنن والآثار - أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) - بتحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي - جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) - ط الأولى - 1412هـ - 1991م.
90. المغني - لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي ت (620هـ) - مكتبة القاهرة - بدون ط - 1388هـ - 1968م.
91. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ت (977هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - 1415هـ - 1994م.
92. مفاتيح الغيب - لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفتح ر الدين الرازي خطيب الري ت (606هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - 1420هـ.
93. المقدمات الممهدة - لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي ت (520هـ) - دار الغرب الإسلامي - ط الأولى - 1408هـ - 1988م.
94. المهذب في فقه الإمام الشافعي - لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت (476هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون ط س.

95. الموارفث فف الشرفعة الإسلامفة فف ضوء الكتاب و السنة - د. محمد عف الصابونف - دار الصابونف - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى - 1423هـ - 2002م.
96. مواهب الجلل فف شرح مختصر خلفل - لأبف عبء الله شمس الءفن محمد بن عبء الرحمن الطرابلسف المغربف، المعروف بالحطاب الرُعفن المالفف (954هـ) - دار الفكر - الطبعة الثالثة - 1412هـ - 1992م.
97. النكت و العفون - لأبف الحسن عف بن محمد بن عبء بن حبفب البصرف البغءاءف، الشهفر بالماورف (المتوفف: 450هـ) - بفءقفق: - السفء ابن عبء المقصوء بن عبء الرحفم - دار الكتب العلمفة - بفروف - لبنان - بءون ط س.
98. الوسفط فف المذهب - لأبف حامء محمد بن محمد البغزالف الطوسف (505هـ) - بفءقفق: - أءمء محمود إبراهم و محمد محمد تامر - دار السلام - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى - 1417هـ.

پوخته

ئهم ءوئزفنه وه به ناونفشانى (رافه كرءنى ئافه ءه كانف مفراف بؤ بفشهوا محمدف كورف ئه حمءف ئه لسه رخسف (٤٠٠هـ - ٤٨٣هـ) له په رءووكف المبسوط - ئافه ءف (١٢ - ١٧٦) له سورء ءف ئافره ءه به نمونه (كؤكرءنه وه و لفكؤلفنه وه)، له م ءوئزفنه وه باس له م بابه ءانه ءه كهفن كه په فوه نءفان به بابه ءه كانف مفراف هه فبه كه له م ءوو ئافه ءه باسكراون، به ههر ءوونافه ءه كه نؤ بابه ءه له ءؤءه گرن، لفكؤلفنه وه فبه كف ءوئءنه وه ف رافه كارف ففقهف بؤ بابه ءه كان ءه كهفن له بفروفؤ ءوونف هاوه لان و شوئفنه ءه ءوانفان له زانافان وه زانافانى ءاففه ءه به م بواره، له ءواى ههر بابه ءفك ءوئزه ر بفروفؤ ءوونفك به راسءءر ءه زانفء بؤ ئهم سه رءمه ءفارى ءه كاء، وه هؤكارف به راسءءر زانفئشف ءفارى ءه كاء.